Indicators of Economic dependency and their Impact on the Power of the State in Iraq

- Assist. Prof. Dr. Hameeda Abdul-Hussein Mohammed Al-Dhalimy
Al-Muthanna University/College of Education for Human Sciences
E-mail: hamida.abdulhussian@mu.edu.iq

- Ayaat Abdul-Khaliq Kamil
Al-Muthanna University/College of Education for Human Sciences

Abstract:

This study aims to shed light on the issue of economic dependency in the Iraqi economy, which was demonstrated through the use of indicators of economic dependence up until Iraq's dependence on the outside world reached 99%. It is possible that this is because the Iraqi economy is unilateral because it is reliant on oil. Excessive dependence necessitates that decision-makers in Iraq take this issue into account and work to find solutions, including stimulating local and foreign investment and removing barriers to it, as well as a true trend toward diversifying the components of the gross domestic product.

Key words: economic dependence, state power, indicators, Iraq.

مؤشرات التبعية الاقتصادية وأثرها على قوة الدولة في العراق

أ.م.د. حميدة عبد الحسين محمد الظالمي آيات عبد الخالق كامل
جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
E-mail: hamida.abdulhussian@mu.edu.iq

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن مشكلة التبعية الاقتصادية في الاقتصاد العراقي، وقد تبين ذلك من خلال استخدام مؤشرات التبعية الاقتصادية حتى وصلت تبعية العراق للعالم الخارجي بنسبة ٩٩%، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الاقتصاد العراقي الذي يتميز بكونه أحادي الجانب، إذ يعتمد على النفط اعتماداً مفرطاً الأمر الذي يتطلب من صناع القرار في العراق النظر في هذه المشكلة والسعي الدؤوب من أجل حلها، عن طريق التوجه الحقيقي نحو تنويع مكونات الناتج المحلي وإشراك القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والسياحة في العملية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وتذليل المعوقات أمامها.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، التبعية الاقتصادية ، قوة الدولة ، العراق.

المقدمة:

يعانى الاقتصاد العراقي من أزمات متكررة بسبب الظروف التي ألمت به وتوجهات النظام السياسي خلال المدة(٢٠٠٣-٢٠١٧)، التي تركت تداعياتها على بيئة الاقتصاد العراق. ويعد النفط (المورد الريعي) أحد المحاور الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي في تمويل موازنته، ولكنه أدخل العراق في طوق التبعية الاقتصادية بسبب صناع القرار في الدولة من خلال اتباع منهج اقتصاد السوق والانفتاح نحو الخارج والاعتماد على العالم الخارجي في توفير احتياجات السكان بدلا من الاعتماد على النفس في توفير ما يحتاجه وبذلك عرض النظام السياسي والاقتصادي للدولة للتدخلات الخارجية وفرض قيود حدت من عمليات التنمية الاقتصادية، يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية ،إذ إن اعتماد اقتصاد العراق على إيرادات القطاع النفطي كمصدر رئيس للعملة الصعبة زاد من تبعية العراق للعالم الخارجي، لذا لابد من ترك الاعتماد على النفط فقط لتوفير العملة الصعبة للدولة العراقية بسبب عدم استقرار أسعار النفط، فضلا عن أن الاحداث السياسية في تغير مستمر وأنها تؤثر على أسعار النفط، فالعراق يعد واحدا من دول العالم الثالث ويعاني من فساد في مؤسسات الدولة كافة، و هو يمتلك ثروات هائلة من النفط والغاز المصاحب لها، ويمكن الاستفادة من الإيرادات النفطية في معالجة الاختلالات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد العراقي، عن طريق بناء هيكل اقتصادي متنوع؛ يستطيع العراق من خلاله التخلص من التبعية الاقتصادية باتباع خطة تنمية حقيقية لا سيما إذا توفرت إرادة وطنية تريد تخليص العراق من التبعية الخارجية من خلال النهوض بالقطاع الصناعي والتجاري، فالعراق له مقومات عدة منها سهولة أرضه وخصوبتها، فضلا عن وجود نهرين هما دجلة والفرات، ناهيك عن وجود الأيدي العاملة المنتجة، وذلك كله يتجسد من خلال دعم الاقتصاد لكل شيء تقريبا ولا سيما في السياسة.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

هل يعاني العراق من تبعية اقتصادية نحو الخارج يمكن قياسها من خلال المؤشرات المعتمدة في ذلك؟ .

فرضية البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من التبعية الاقتصادية التي تعد من اخطر ما يواجه اقتصاد أي دولة، الامر الذي أدى الى اتساع حالة الاختلالات الهيكلية نتيجة الاعتماد على المورد الريعي واهمال بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما تقدمه من رؤى واضحة للاقتصاد العراقي ووضع مجموعة من الاستراتيجيات التي تمثل خريطة طريق علها تسهم في خدمة صناع القرار في الدولة العراقية .

أهداف البحث

الكشف عن حالة التبعية الاقتصادية في العراق من خلال اعتماد مجموعة مؤشرات التبعية الاقتصادية وأثرها في قوة الدولة .

منهج البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث فقد تم اعتماد منهج تحليل القوة لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع البحث.

حدود البحث :

تمثلت حدود البحث المكانية بحدود العراق السياسية، إذ يحده من الشمال تركيا ومن الشرق إيران ، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية والكويت، ومن الغرب سوريا والأردن، أما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة الزمنية (٢٠١٣ –٢٠١٨).

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على محورين تسبقهما مقدمة شاملة، تناول المحور الأول مؤشرات التبعية الصناعية في العراق، فيما عالج المحور الثاني مؤشرات التبعية التجارية في العراق.

المحور الأول: مؤشرات التبعية الصناعية في العراق

تعد المقدرة الصناعية للدولة دالة التقدم على المستوى العالمي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال عد دولة من الدول على أنها قوية من دون قطاع صناعي متطور يلبي حاجاتها الداخلية ويسهم في تعزيز صادراتها الخارجية، فالصناعة نشاط اقتصادي يتمتع بقدرة عالية على الحركة ضمن الإقليم السياسي[١].

أولا :مفهوم القطاع الصناعي :

تعرف الصناعة على أنها أحد فروع الاقتصاد الوطني التي يجري فيها إنتاج السلع والخدمات، وتتميز الصناعة عن باقي فروع القطاعات الاقتصادية بكونها تتولى استخراج الثروة المادية الطبيعية وتحويلها لغرض استخدامها في إشباع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية، كما يرتبط بالقطاع الصناعي النشاطات المتعلقة بالطبيعة الصناعية مثل تصليح المنتجات الصناعية[٢].

إن التوجه نحو القطاع الصناعي وإعادة تأهيليه يقع في سلم الأولويات بعد القطاع النفطي في الأهمية لأن هذه المؤسسات المدمرة من قبل الاحتلال الأمريكي فيها كادر عراقي يمتلك كفاءة عالية وقدراته غير محدودة وما يحتاجه هذا القطاع إلا إلى دعم من الحكومة المركزية في الدولة، فضلا عن توفير الأمان والاستقرار وعندها سيبدع العراقيون فيما يقدمونه من صناعات، ويعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً نامياً أحادي الجانب حيث يحتل البترول فيه الجزء النسبي الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تركيب الصادرات، إذ إن البترول هو المصدر الرئيس للعملة الصعبة الواردة في هذا الاقتصاد، وعليه فأن الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتأثر بشدة بحركة الاقتصاد العالمي وبشكل خاص أسواق البترول وحركة أسعاره العالمية[٣]، ناهيك عن أن الفوضى الاقتصادية التي سادت في أعقاب الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ يعود جزء منها إلى حقيقة أن المعرفة الخاصة بالوضع العراقي والتحليل الاقتصادي كانتا منعدمتين لدى سلطة الاحتلال، ولهذا فإن السياسات التي اتبعت في حينها كانت وصفة جاهزة لنموذج الاقتصاد الرأسمالي (المنفلت) ولا تعكس واقع الاقتصاد العراقي. ولهذا فقد فتحت باب الاستيراد على مصراعيه لكل شيء حتى الماء وبدون رسوم جمركية تذكر (باستثناء ال ٥% لأعادة الاعمار) وقد أدى ذلك إلى قتل كل نشاط إنتاجي في الدولة بسبب منافسة البضائع الأجنبية المستوردة غير العادلة وغير المتكافئة للمنتوج المحلي[٤]، وألحقت الحرب الأميركية على العراق دمارا كبيرا في القطاع الصناعي، وعلى أثر ذلك توقفت معظم المشاريع الصناعية الخاصة والصغيرة بسبب عدم دعم الدولة لها، فضلا عن انقطاع الكهرباء وهروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج، لعدم ملائمة البيئة المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمار بسبب الأوضاع الأمنية، وتوقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام وبعضها تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا، كالصناعات الكيمياوية والأدوية[٥].

ويقسم القطاع الصناعي إلى قسمين :-

١- قطاع التعدين(الصناعات الاستخراجية)

٢- الصناعات التحويلية

١- قطاع التعدين (الصناعات الاستخراجية)

وهو من أهم القطاعات بالنسبة للأنشطة الصناعية يتكون ناتج هذا القطاع بالدرجة الأولى مما يلي:-

أ- استخراج النفط الخام.

ب- المعادن الفلزية كالحديد .

ت- المستخرجات اللافلزية كالفحم والكبريت .

ث- الصخور والأحجار والرخام .

ج- الأنواع الأخرى كالملح والرمل والحصى وغير ذلك .

إن دراسة تجارب دول العالم التي تصدرت لبناء اقتصاداتها لفترة ما بعد الحرب يمكن الاستفادة منها في إعادة بناء اقتصاد الدولة العراقية، بالرغم من اختلاف الظروف وطبيعة المرحلة ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بين العراق وتلك الدول، ومن جانب آخر فإن إعادة بناء الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب يتطلب توفير رؤوس أموال ضخمة. فتوفر الموارد المائية ليس بالأمر الصعب فالعراق يمتلك احتياطا ضخما من النفط، لذا لا تنقص العراق بشكل عام الموارد الطبيعية أو الثروات الاقتصادية، إلا أن المشكلة الأساسية تكمن بقلة الإدراك والتنبؤ بم لدى العراق من موارد مع بطء في استغلال القليل منها أو أنها غير مستغلة بالشكل المطلوب[٦]، فقبل خمسينيات القرن الماضي لم يشهد العراق أي تنمية اقتصادية، وكانت الفعالية الاقتصادية خلال تلك المدة بيد الدولة الحاكمة، وكانت تعتمد على القطاع الزراعي الذي ساهم بنسبة (٣٢.6%)في الناتج المحلي الإجمالي و(٥٣%)من حجم القوى العاملة، بيد أنه بعد هذا التاريخ ورغم التحولات المتعددة في أنظمة العراق السياسية والاقتصادية استطاع خلال عقد السبعينيات أن يحقق معدلات نمو كبيرة ناجمة عن تخصيص الدولة الإيرادات المتأتية من النفط لتمويل عملية التنمية لذلك عد العراق في عام ١٩٧٥ من الدول متوسطة الدخل ويقارن مع كوريا الجنوبية أو مع البرتغال، وعليه ظلت العوائد من الصادرات النفطية التي قدرت عام ١٩٨٠ بنحو(٢٦ .٢٩٦)مليون دولار المصدر الرئيس لتمويل برنامج التنمية والإنفاق الحكومي[٧]، تبين بيانات جدول (١) والشكل (١) أن إجمالي الإنتاج الإجمالي السنوي للنفط في العراق يتجه نحو الزيادة؛ فبعد أن كان (١٥٠ .٥٦٠) مليون طن متري في عام ٢٠١٣، ازداد في عام ٢٠١٥ بمقدار (١٧١ . ٧٤٣)مليون طن متري ومن ثم إلى (٥٤٣ . ٢٠٨)مليون طن متري في عام ٢٠١٧ في حين عاود الانخفاض في عام ٢٠١٨ ليصل إلى (٢١٠.٦٥٠) مليون طن متري، وبسبب اعتماد العراق على النشاط النفطي كونه المصدر الوحيد للنمو الاقتصادي على امتداد العقود الماضية فقد أدى ذلك إلى تعميق تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي وجعلة أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذب الحاصل في الطلب وأسعار النفط العالمية[٨].

جدول (١)

انتاج العراق وصادراته النفط الخام للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	إجمالي الإنتاج السنوي مليون طن متري*	المعدل اليومي للإنتاج مليون برميل/ يوم	المعدل اليومي للتصدير مليون برميل /يوم
٢٠١٣	١٥٠.٥٦٠	٢.٩٨٠	٢ .٣٩٠
٢٠١٤	١٥٣.٤١٩	٣.٢٣٥	٢ .٥١٦
٢٠١٥	١٧١.٧٤٣	٣.٧٤٦	٣
٢٠١٦	٢٠٦.٠٩٨	٤.١٦٧	٣. ٣٠٢
٢٠١٧	٢٠٨ .٥٤٣	٤.٢٢٨	٣ .٣٠٩
٢٠١٨	٢١٠.٦٥٠	٤.٣٣٠	٤.٢٧٥

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٧ ، ٢٠١٨، ٢٠١٩ .

(*) الطن المتري =٤, ٧ برميل

شكل (١)

إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة (٢٠١٣-2018)

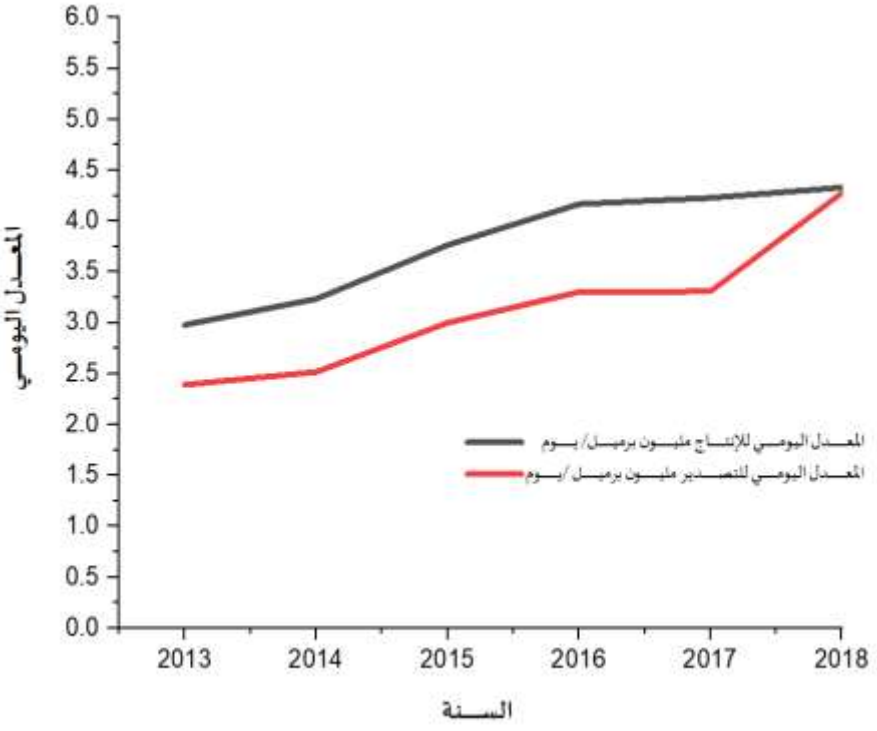

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول (١).

٢- الصناعات التحويلية

تعد الصناعات التحويلية من أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول، وهي معيار تطورها الاقتصادي وتحتل موقعا مركزيا في اقتصاديات المجتمعات الحديثة وتأتي أهمية الصناعات التحويلية من كونها أحد أهم القطاعات الصناعية المسؤولة عن توفير السلع والمنتجات الاستهلاكية والسلع نصف المصنعة وتوفير الخدمات وبدونها لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام(٩).

وأن بدء الصناعة التحويلية في عموم العراق قد ارتبط زمانيا بنشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١، حيث اتخذت الحكومات المتعاقبة العديد من الإجراءات التي كان من شأنها تشجيع وإقامة الصناعات التي تخدم السوق المحلية وكان منها مصانع للنسيج الصوفي والقطني والألبسة والبطانيات والطابوق والأسمنت والصناعات الغذائية، إلا أن الخطوات الحقيقية والكبيرة في التطور الصناعي لم تبدأ إلا بعد عام ١٩٥٨، حيث عقدت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي آنذاك، لإقامة العديد من المشاريع الصناعة الكبيرة في الدولة(١٠).

ولابد من التطرق إلى أهم مؤشر وهو نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{مؤشر نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{قيمة إنتاج الصناعات التحويلية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

إذا كانت نسبة المعادلة أقل من ١٠% فان الدولة تعد في حالة التعبية، وإذا كانت نسبة المعادلة بين ١٠-٢٥% فأنها تكون في مرحلة انتقالية، أما إذا كانت النسبة أكثر من ٢٥% فإن اقتصاد الدولة يكون اقتصادا مستقلا(١١).

من خلال الجدول (٢) والشكل (٢) يتبين أن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ضئيلة جدا، وان الدولة تعاني من حالة التبعية، على الرغم من التذبذب البسيط خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) وكانت أعلى نسبة في عام ٢٠١٣ بنسبة (٢.٦٧%) وأقل نسبة كانت في عام ٢٠١٨ (٧٩ .١ %)، وما نريد قوله إن هذه النسبة الضئيلة من الصناعات التحويلية تتكون من فئات الصناعات البسيطة أي أن منتوجاتها تكون استهلاكية داخليا ولا تصدر إلى الخارج و بحسب هذ المؤشر فإن العراق في حالة تبعية اقتصادية مما أدى إلى زيادة الاعتماد على دول العالم لتلبية متطلباته من السلع و المنتوجات الضرورية وهذ ما فاقم من حدة دخول السلع و المنتوجات الضرورية للبلد ومن حدة التبعية الاقتصادية للدولة .

جدول (٢)

مؤشر نسب الصناعات التحويلية (%) من الناتج العراقي المحلي الإجمالي للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	الصناعات التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٣	٥. ٤٩١	٢٠٥ .١٨٦	٢.٦٧
٢٠١٤	٤.٢٢٨	١٩٢ .٧٧٢	٢.١٩
٢٠١٥	٣ .٣٥٨	١٥٣.٩٩٠	٢.١٨
٢٠١٦	٣.٤٨٤	١٧٢ .٤٧٩	٢.٠١
٢٠١٧	٤ .٤٥٧	١٧٤.٦٠٥	٢.٥٥
٢٠١٨	٣.٨١٥	٢١٢.٢٣٤	١.٧٩

المصدر:- من عمل الباحثتين بالاعتماد على :- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ملحق (٤/٢) ، للسنوات ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ص٣٨٨ ، ص٤١٢ ، ص٢٨٥ ، ص٢٨٩ ، ص٢٨٧.

شكل (٢)

مؤشر نسب الصناعات التحويلية (%) من الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (٢٠١٣-2018)

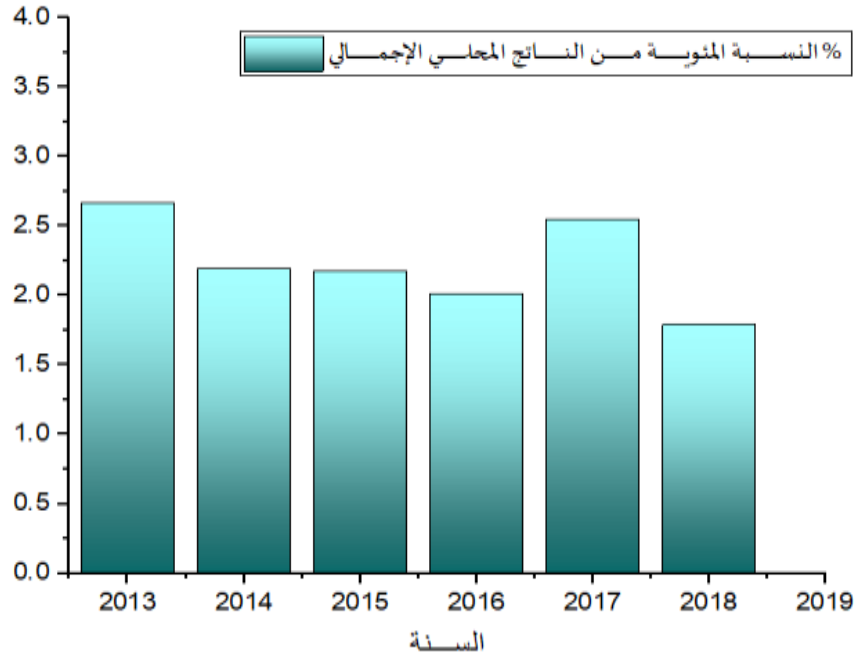

المصدر :من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول (٢).

أما فيما يتعلق بمؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية من كمية إنتاجها، فقد يستخدم هذ المؤشر لإظهار مدى نسبة تصدير السلع الرئيسة من مجموع إنتاجها محليا ونظرا لأهمية النفط العراقي للعراق فيتم اعتماد نسبة صادرات النفط إلى الخارج من مجموع إنتاجها، ويمكن قياسها عن طريق المعادلة الآتية:-

$$\text{مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية} = \frac{\text{كمية الصادرات من السلع الرئيسة}}{\text{كمية إنتاجها الإجمالي}} \times ١٠٠$$

فاذا كانت نتيجة المعادلة أقل من ٥٠% فأن الدولة تكون مستقلة اقتصاديا، أما إذا كانت بين ٥٠-٧٠% فأنها تعد في مرحلة انتقالية بين التبعية والاستقلال، أما إذا كانت النتيجة أكثر من ٧٠% فأن الدولة تكون في حالة التبعية[١٢]. من خلال جدول (٣) يتبين أن نسبة مؤشر الصناعات الاستخراجية من كمية إنتاجها مرتفعة في الناتج المحلي، إذ كان مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠١٣ (٥٩ ,٢٥%)ثم انخفضت النسبة إلى (٥٤,٨٣%) في عام ٢٠١٤، أما الأعوام بين (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧) فكانت النسبة على التوالي (٢٨ ,٥٦، ١٦ , ٢١، ٢٨ ,٥٦ %) وكما في الشكل (٣)، وتعد هذه الخطوة إيجابية للدولة للتقليل من حدة التبعية الاقتصادية، لكن في الوقت نفسه هي نقطة ضعف للدولة، لأن اقتصاد العراق ريعي يعتمد على النفط الخام في تغطية حاجاته من السلع الضرورية، ولهذه الحالة آثار سلبية على الدولة وعلى اقتصادها، ناهيك عن ضعف التصنيع المحلي للدولة واعتمادها على الخارج مما أدخل العراق في مأزق التبعية الاقتصادية. وبحسب هذا المؤشر فأن اقتصاد العراق يتذبذب بين التبعية والاستقلالية، إذ كانت نتيجة المعادلة بين (٥٠-٧٠%) و هي تعد مرحلة انتقالية بين التبعية والاستقلال .

جدول (٣)

مؤشر نسب تصدير الصناعات الاستخراجية من كمية إنتاجها في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	كمية الصادرات من السلع الرئيسة مليون طن متري	إجمالي الإنتاج السنوي مليون طن متري
٢٠١٣	٨٩. ٢١٤	١٥٠.٥٦
٢٠١٤	٨٤ .١٢٩	١٥٣.٤١٩
٢٠١٥	٤٩ . ٠٥٨	١٧١.٧٤٣
٢٠١٦	٤٣ .٦٢٢	٢٠٦.٠٩٨
٢٠١٧	٥٩. ٥٦٠	٢٠٨.٥٤٣
٢٠١٨	٨٣.٨١٤	٢١٠.٦٥

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على :- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، جدول ٢/١٣، ٢٠١٧ جدول ٢/١٣ ، ص ٤٨٨.

شكل (٣)

مؤشر نصيب الصناعات الاستخراجية من كمية إنتاجها في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

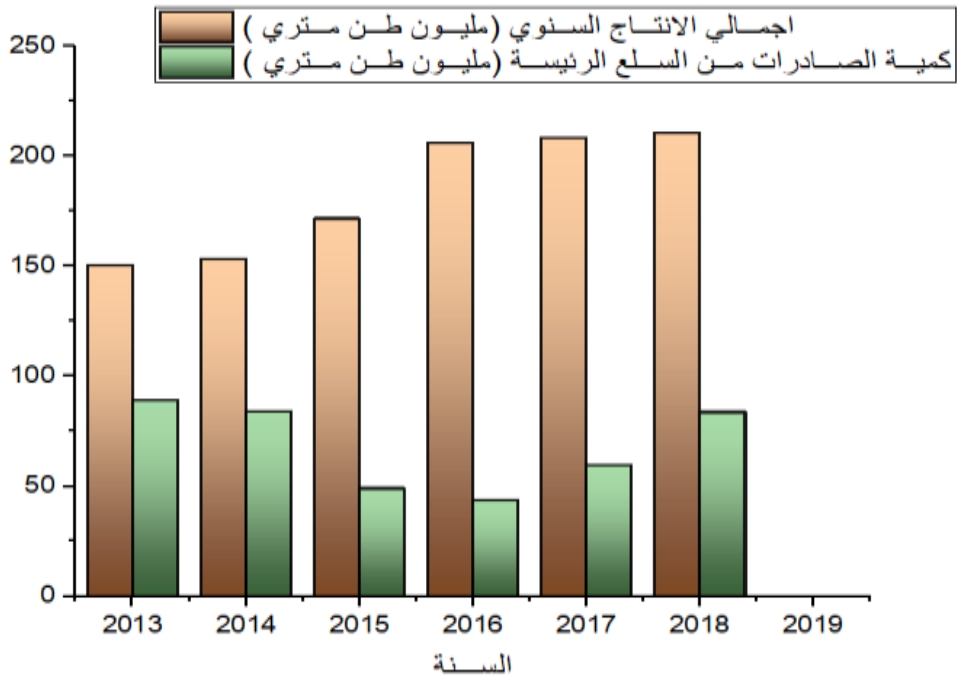

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول(٣).

خلاصة ما سبق إن الاقتصاد العراقي في تراجع مستمر وهو أمام تحديات كبيرة منها عدم الاستقرار السياسي للدولة بعد عام ٢٠٠٣، وكذلك عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، فكانت النتيجة إن الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة، وعلى صانعي القرار السياسي في الدولة النهوض بالقطاع الزراعي والصناعي وعدم الاعتماد على عائدات النفط في تمويل موازنة الدولة .

المحور الثاني : مؤشرات التبعية التجارية في العراق

يعد قطاع التجارة من القطاعات الاقتصادية المهمة، وله دور إيجابي في زيادة معدلات نمو الدخل القومي وتحقيق التحولات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، كما تعد التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فضلا عن أهمية مؤشر التجارة الخارجية، إذ يعبر عن قوة الاقتصاد أو ضعفه، وأن اعتماد هذا القطاع على تصدير النفط الخام والمواد الأولية، يضع العراق اليوم أمام مفارقة مضحة مبكية في الوقت ذاته، لأن النفط معرض للنضوب في يوم ما. ولهذا فالعراق أمام تحديات عدة خاصة فيما يتعلق في اعتماده على الواردات كجزء محوري لتغطية الحاجات الأساسية بسبب إهمال القطاعات الإنتاجية

والسلعية من قبل صانعي القرار السياسي في الدولة مما جعل العراق يعاني من تبعية تجارية تستنزف الثروات الموجودة في الدولة وأبقى العراق دولة أسيرة أو بمعنى أصح مسلوبة القدرات للدول المتقدمة.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية أنها عملية تداول وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود السياسية لدولة معينة وتدخل في الحدود السياسية لدولة أخرى[١٣]، ويعد القطاع التجاري من القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أم ناميا، إذ تمارس دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتسهم مع غيرها من القطاعات الاقتصادية في تنمية الدخل القومي، فضلا عن رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتعد التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الخارجية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة[١٤]، فالتجارة الخارجية بالنسبة لمجموعة الدول النامية سلاح ذو حدين، فقد يكون لها تأثير إيجابي في دفع عملية التنمية أو قد يكون تأثيرها محدوداً أو سلبيا، إذا عدت التجارة الخارجية العامل الذي يحفز القطاعات الاقتصادية الأخرى على توليد الحركة والنشاط ولا سيما قطاع التصدير الذي يعد من المصادر المهمة في الحصول على العملة الأجنبية التي تستخدم في دعم التنمية من خلال شراء المعدات والمكائن والآلات التي تستورد من الخارج[١٥].

وأن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، تؤثر في حجم التجارة الدولية ونمطها، فضلا عن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه، حيث أن الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في الوقت نفسه، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تشهده زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف فعندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي[١٦]. والعراق كغيره من الدول النامية تعد التجارة الخارجية المصدر الأساس في حصوله على احتياجاته من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعاته التنموية، كذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية الضرورية والكمالية، وبهذا تسهم التجارة الخارجية في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على هذه السلع[١٧]. كما إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب ندرة تلك السلع في الدول المستوردة، وأن للعملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية ولعل أبرز مظاهر تلك الأهمية يتلخص في قدرتها على توفير ما يلي[١٨]:-

١-إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يولد الكثير من الأرباح .

٢-تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أم الاستهلاكية والخدمية .

٣-تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من الاتزان في وضعها الاقتصادي من حيث الصادرات، فإذا زادت فأنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات وبالتالي فأنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة .

ثانيا: مؤشرات قياس التبعية التجارية

هناك مؤشرات يمكن من خلالها قياس التبعية التجارية وهي :-

١- مؤشر الانكشاف التجاري :

يشير إلى نسبة التجارة الخارجية (الصادرات +الاستيرادات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت النتيجة كبيرة دل ذلك على انكشاف وتبعية الدولة للعالم الخارجي والعكس صحيح بمعنى استقلال الدولة وعدم التبعية للعالم الخارجي، ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار إنه لا يمكن الاعتماد على هذ المؤشر بشكل مستقل من أجل الحكم على تبعية الدولة من عدمه، لأن هناك بعض الدول يرتفع فيها هذا المؤشر وهي غير تابعة، لأن العالم الخارجي يعتمد عليها في تلبية احتياجاته وليس العكس وينبغي أن لا تتجاوز نسبة هذا المؤشر ٧٠% وهو الحد الأقصى من حجم الناتج المحلي الإجمالي[١٩]، ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{درجة مؤشر الانكشاف التجاري} = \frac{\text{قيمة الصادرات+قيمة الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

وكما ذكرنا إن ارتفاع الانكشاف التجاري لدولة ما لا يكفي بالحكم على تلك الدولة أنها تابعة، لأن هناك دولا متقدمة يرتفع فيها هذا المؤشر كما يعد دليلا على الاستقلال لكون اقتصاديات تلك الدول معتمدة أساسا على قدرات إنتاجية كبيرة (كالتكنولوجيا ، والعمالة الماهرة ،والموارد المالية،...إلخ) فعند ارتفاع قيمة المؤشر لتلك الدول فذلك لا يدل على التبعية[٢٠].

من معطيات الجدول (٤) يتضح من تطبيق مؤشر الانكشاف التجاري أن هناك ارتفاعا واضحا في درجة الانكشاف وصلت إلى أعلى ما يمكن خلال المدة المدروسة ٢٠١٣-٢٠١٨ في عام ٢٠١٦ الذي وصلت فيه إلى (٤٤ ,٥٥%). لكنها تراجعت بشكل طفيف لتصل إلى (٩٦ ,٤٧%) في عام ٢٠١٧ ثم عاودت الارتفاع في العام ٢٠١٨ لتصل إلى (٨٥, ٥٦%) وكما في الشكل (٤).

جدول (٤)

مؤشر الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	الصادرات	الاستيرادات	الناتج المحلي الإجمالي	درجة الانكشاف التجاري %
٢٠١٣(*)	٨٩.٧٤١	٣٣.٣٨٣	٢٣٤.٦٣٧	٥٢.٤٧
٢٠١٤	٨٤.٣٣٢	٣٧.٠٦٤	٢٢٨.٤٩٠	٥٣.١٢
٢٠١٥(**)	٤٩.٣٣٠	٤١.٦٤٤	١٦٦.٨٢١	٥٤ .٥٣
٢٠١٦	٤٣.٧٧٤	٤٨.٥٩٤	١٦٦.٦٠٢	٥٥.٤٤
٢٠١٧	٦٠.٠٢٢	٣١.٥٧٢	١٩٠.٩٦٦	٤٧ .٩٦
٢٠١٨	٨٣.٨١٤	٣٦.٩٥٢	٢١٢.٤٠٦	٥٦.٨٥

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على :-

١. جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات لسنوات ٢٠١٨،٢٠١٧،جدول ١،المجموعة الإحصائية ٢٠١٩، ص ٦.

٢. جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ،جدول ٣،جدول ٢،ص ٨-٩.

٣. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، ص٨٢، ص٨٢، ص٨٠.

(*) بلغ معدل سعر الصرف (١٢٠٠) دينار عراقي مقابل الدولار لعام ٢٠١٣-٢٠١٤ بحسب سعر السوق للبنك المركزي العراقي .

(**) بلغ معدل سعر الصرف (١١٦٦) دينار لكل دولار لسنة ٢٠١٥بحسب سعر البنك المركزي العراقي (١١٨٢) دينار لكل دولار لعام ٢٠١٦.

شكل(٤)

مؤشر الانكشاف التجاري من التجارة الخارجية مليون دولار للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

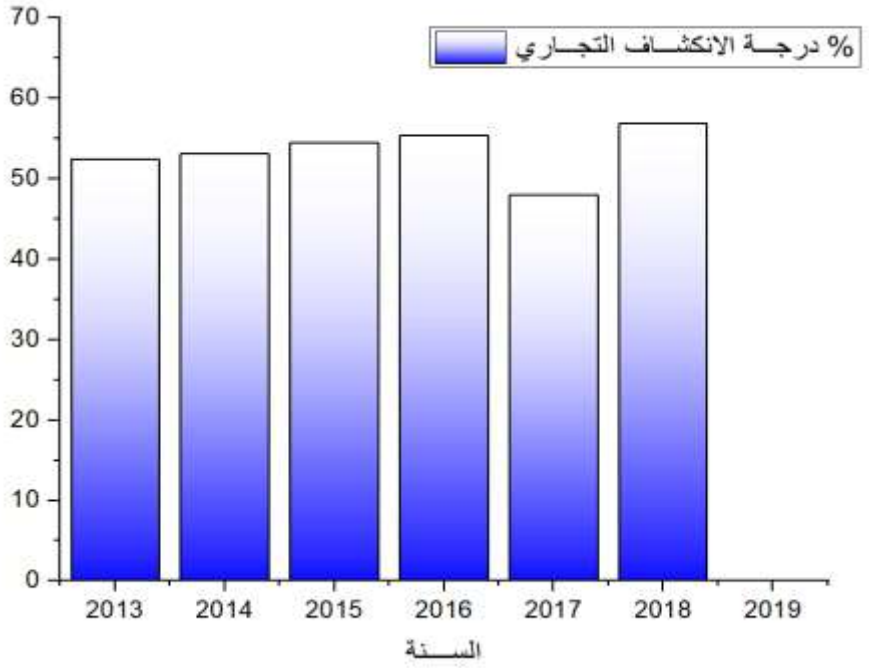

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول (٤).

٢- مؤشر التركيز السلعي للصادرات :

يهدف هذا المؤشر إلى الكشف عن مدى التركيز على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل جدا من السلع، وبما أن العراق هو أحد الدول النامية، حيث تتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع غالبيتها سلع أولية وتصدر معظمها إلى الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة التركيز السلعي، ويزيد من تبعية الدولة للعالم الخارجي ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي للصادرات من مقايس التبعية، وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدولة أكثر من ٦٠% فأن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدول المستوردة، ولا سيما عندما تكون السلع المصدرة من النوع الذي يغلب عليه طابع التقلبات الحادة في أسعارها كالنفط مثلا، هذا ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية[٢١] ، ويمكن حسابه من خلال المعادلة الآتية :-

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات السلع (السلعة) الرئيسة}}{\text{قيمة الصادرات}} \times ١٠٠$$

إذا كانت قيمة المعادلة أقل من ٥٠% فأن الدولة تكون في حالة استقلالية اقتصادية، أما إذا كانت بين ٥٠% إلى ٧٠% فإن الدولة تعد في منطقة انتقالية، أما إذا كانت أكثر من ٧٠% فأن الدولة تعد في حالة حرجة أي تكون في حالة تبعية وليس بمقدارها أن تتخلص من هذه التبعية[٢٢] .

نلاحظ من خلال جدول (٥) أن الاقتصاد العراقي لا يتميز بالتركيز السلعي للصادرات فقط، بل هو في قمة التركيز السلعي للصادرات، إذ بلغ التركيز السلعي للصادرات (٩٩%) من إجمالي الصادرات، ما يعني أن الاقتصاد العراقي لا يصدر سلعا زراعية أو صناعية إلا بنسبة لا تتجاوز (١%) من إجمالي الصادرات واعتماد العراق على النفط الذي يتميز بالتذبذب الشديد، يجعل هذا الاقتصاد العراقي تابعا للعالم الخارجي، إذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه المجتمع وبما إن مؤشر التركيز السلعي للصادرات ينبغي أن لا يتجاوز ٧٠% من إجمالي الصادرات، في حين أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات السلع الرئيسية بلغ (٩٩%) ويوضح الشكل (٥) درجة التركز السلعي للصادرات، فالاقتصاد العراقي اقتصاد تابع للعالم الخارجي وهو في حالة حرجة بحسب هذا المؤشر.

جدول (٥)

مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات العراقية (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنة	صادرات السلع الرئيسية (مليون دولار)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	درجة التركيز السلعي للصادرات %
٢٠١٣	٨٩.٢١٤	٨٩.٧٤١	٩٩ . ٤١
٢٠١٤	٨٤ .١٢٩	٨٤. ٣٣٢	٩٩ .٧٥
٢٠١٥	٤٩ .٠٥٨	٤٩.٣٣٠	٩٩ . ٤٤
٢٠١٦	٤٣.٦٢٢	٤٣.٧٧٤	٩٩ .٦٥
٢٠١٧	٥٩ .٥٦٠	٦٠.٠٢٢	٩٩ .٢٣
٢٠١٨	٨٣ .٨١٤	٨٥.١٨١	٩٨.٣٩

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على :-

١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦-٢٠١٧، ص ٤٨٨

٢. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، التقرير السنوي للصادرات لسنوات ٢٠١٧-٢٠٨ ،المجموعة الإحصائية ٢٠١٩ ،ص ٦.

شكل (٥)

درجة التركيز السلعي للصادرات العراقية (٢٠١٣-2018)

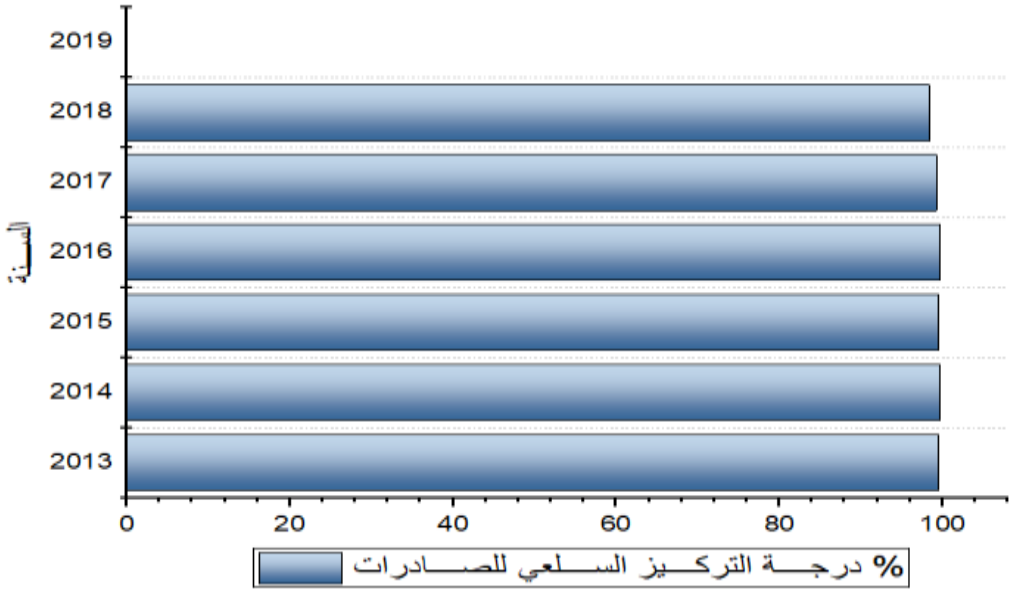

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول(٥).

١- الميل المتوسط للاستيراد :

تأتي أهمية هذا المؤشر في كونه يدلنا على مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، فهذا المؤشر يعكس طبيعة الإنتاج القومي للإنتاج العالمي، أي كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح، ويمكن استخراج قيمة هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية[٢٣] :-

$$\text{الميل المتوسط للاستيراد} = \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times ١٠٠$$

من خلال جدول (٦) يتبين أن النسبة المئوية للميل المتوسط للاستيرادات بين ارتفاع وانخفاض، حيث كانت النسبة في عام ٢٠١٣(١٤,٢٢ %) ثم ارتفعت خلال المدة ٢٠١٤-٢٠١٦ (١٦,٢٢ ،٩٦, ٢٤ ، ١٦, ٢٩%) على التوالي وهذ مؤشر سلبي بالنسبة للعراق ثم عاودت النسبة المئوية بالانخفاض خلال عام ٢٠١٧ إلى (١٦, ٥٣ %) وكما في شكل (٦)، وهذا يعد مؤشرا إيجابيا مقارنة بالأعوام السابقة. أي إنه بدءا ينتج ما يحتاج إليه ومن ثم يقلل اعتماده على الخارج إلا أن العراق يتميز بتخلف قاعدة إنتاجه، ما يعني عدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع، ومن ثم اعتماد العراق على دول العالم الخارجي في توفير متطلباته الأساسية وهذا ما يزيد من تبعية العراق للخارج.

جدول (٦)

الميل المتوسط للاستيرادات في العراق للمدة(٢٠١٣-2018)

السنة	قيمة الاستيرادات (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	النسبة %للميل المتوسط للاستيراد
٢٠١٣	٣٣ .٣٨٣	٢٣٤.٦٣٧	١٤ .٢٢
٢٠١٤	٣٧.٠٦٤	٢٢٨.٤٩٠	١٦ .٢٢
٢٠١٥	٤١ .٦٤٤	١٦٦ .٨٢١	٢٤ . ٩٦
٢٠١٦	٤٨ .٥٩٤	١٦٦ .٦٠٢	٢٩ .١٦
٢٠١٧	٣١.٥٧٢	١٩٠ .٩٦٦	١٦ .٥٣
٢٠١٨	٣٦.٩٥٢	٢١٢.٤٠٦	١٧.٣٩

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على :-

١-جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ، جداول متفرقة .

٢-البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث ،النشرة الإحصائية السنوية ٢٠١٦،٢٠١٧،٢٠١٨، ص٨٢، ص٨٢، ص٨٠.

شكل (٦)

الميل المتوسط للاستيرادات في العراق للمدة(٢٠١٣-٢٠١٨)

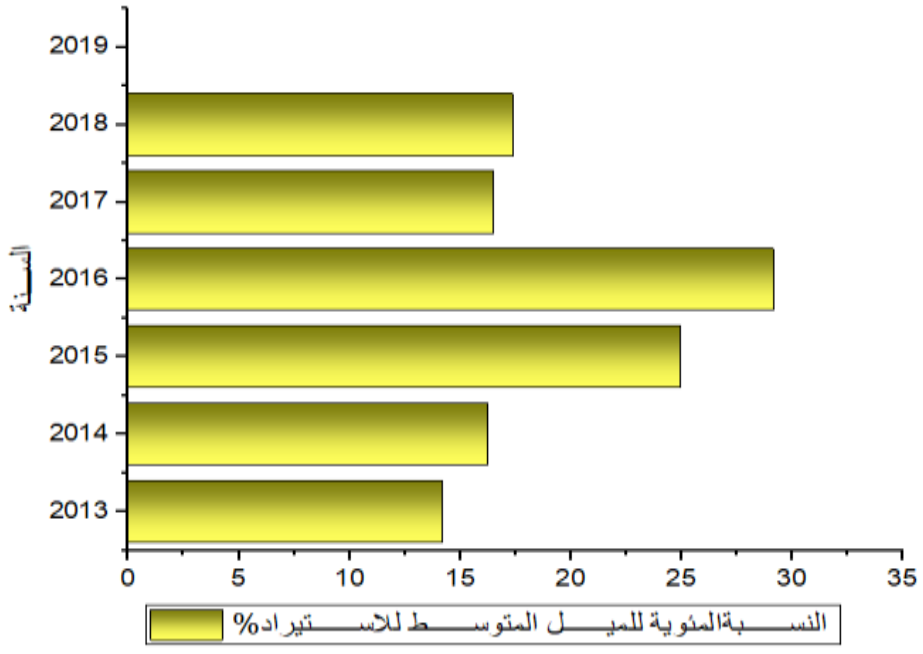

المصدر : من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول(٦).

٢- التوزيع الجغرافي للواردات :

يقصد بهذا المؤشر مدى اعتماد دولة معينة على دولة واحدة أو عدد قليل من الدول في الحصول على حاجاتها من السلع أو الخدمات المستوردة، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يشير إلى نقطة ضعف لهذه الدولة، إن هذا الارتفاع يجعل اقتصاد هذه الدولة مكشوفا وهدفا للإجراءات العدائية من قبل شركائها التجاريين في حال وجود مشاكل بينها وبين شركائها التجاريين ولاسيما إذا كانت السلع المستوردة ذات حاجة ماسة ومهمة واستراتيجية كالمواد الغذائية والمصنوعات [٢٤]

ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية :-

$$\text{درجة التركز الجغرافي للواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات من أهم الشريكين}}{\text{قيمة مجموع الواردات}} \times ١٠٠$$

ويمكن القول إذا كانت قيمة المعادلة أقل من ٢٠% فتكون الدولة في حالة استقلال اقتصادي، أما إذا كانت قيمة المعادلة بين ٢٠-٣٠% فتكون الدولة في مرحلة انتقالية، في حين إذا زادت قيمة المعادلة عن ٣٠% فأن الدولة تعد في حالة التبعية الاقتصادية.

يتضح من بيانات جدول (٧) شكل (٧) أن العراق في حالة تبعية، إذ تجاوزت قيمة المعادلة ٣٠% لكل سنوات الدراسة ومع دولتين رئيستين فقط في كل سنة وكانت أقل قيمة عام ٢٠١٨وبلغت(٢٣ ,٣٥%) مع دولتي الصين وإيران وأعلى قيمة كانت عام ٢٠١٦ وبلغت (٤٨,١٩%) مع كل من الصين والأردن

جدول (٧) التوزيع الجغرافي لقيمة الاستيرادات (٢٠١٣-٢٠١٨)

السنوات	اسم الدولتين المستورد منها	قيمة الاستيرادات مليون دولار	إجمالي الاستيرادات مليون دولار	درجة الانكشاف التجاري %
٢٠١٣(*)	-	-		
٢٠١٤	الصين + الإمارات	١٦ .٠٤١	٣٧ .٠٦٤	٤٣ .٢٨
٢٠١٥	تركيا +الصين	١٥ .٠٠٢	٤١ .٦٤٤	٠٢.٣٦
٢٠١٦	الصين +الأردن	٢٣ .٤٢٢	٤٨ .٥٩٤	٤٨ .١٩
٢٠١٧	إيران +إيطاليا	١٢ .٠٧٠	٣١.٥٧٢	٣٨.٢٣
٢٠١٨	الصين+ إيران	١٣.٠٢١	٣٦.٩٥٢	٣٥.٢٣

المصدر: من عمل الباحثتين بالاعتماد على :-

جمهورية العراق وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء إحصاءات التجارة ، التقرير السنوي للاستيرادات لسنوات ٢٠١٥،٢٠١٦،٢٠١٧ ، جداول متفرقة .

(*) تعذر الحصول على البيانات.

شكل (٧)

التوزيع الجغرافي للواردات (٢٠١٣-2018) مليون دولار

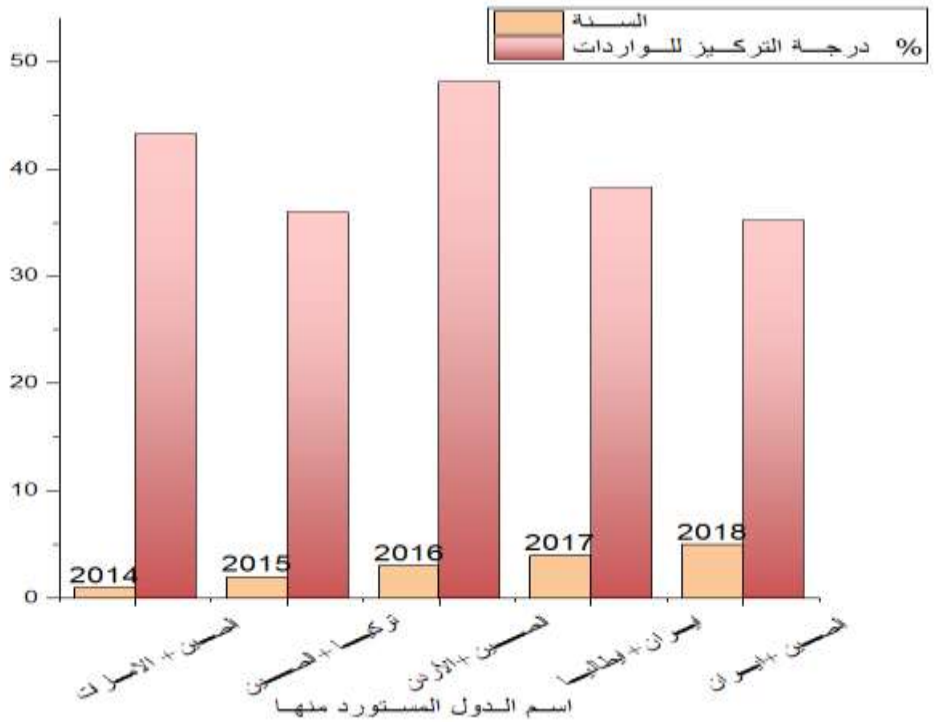

المصدر :- من عمل الباحثتين بالاعتماد على جدول (٧)

الاستنتاجات:

١- الحقت الحرب الأميركة على العراق دمارا كبيرا في القطاع الصناعي وعلى أثر ذلك توقفت معظم المشاريع الصناعية الخاصة والصغيرة بسبب عدم دعم الدولة لها، فضلا عن انقطاع الكهرباء وهروب رؤوس الأموال الصناعية إلى الخارج، لعدم ملائمة البيئة المحلية التي أصبحت طاردة للاستثمار بسبب الأوضاع الأمنية، وتوقف معظم المشاريع الصناعية الكبيرة العائدة للقطاع العام وبعضها تعمل بطاقة إنتاجية منخفضة جدا، كالصناعات الكيمياوية والأدوية.

٢- إن نسبة مساهمة الصناعات التحويلية ضئيلة جدا، وأن الدولة تعاني من حالة التبعية، وقد كان التذبذب واضحا خلال المدة (٢٠١٣-٢٠١٨) وكانت أعلى نسبة في عام ٢٠١٣ بنسبة (٢.٦٧%) وأقل نسبة كانت في عام ٢٠١٨ (1.79 %) ، ثم نلاحظ ارتفاعا طفيفا في عام ٢٠١٧ وكانت (٢.٥٥%) ، وما نريد قوله إن هذه النسبة الضئيلة من الصناعات التحويلية تتكون من فئات الصناعات البسيطة أي أن منتوجاتها تكون استهلاكية داخليا ولا تصدر إلى الخارج.

٣- ان تطبيق مؤشر الانكشاف التجاري يبين أن هناك ارتفاعا واضحا في درجة الانكشاف وصلت إلى أعلى ما يمكن خلال المدة المدروسة ٢٠١٣-٢٠١٨ في عام ٢٠١٨ الذي وصلت فيه إلى (٨٥ .٥٦%) بعد أن كانت في عام ٢٠١٣(٥٢.٤٧%). لكنها تراجعت بشكل طفيف لتصل إلى (٩٦ .٤٧%) في عام ٢٠١٧.

٤- بلغ التركيز السلعي للصادرات (٩٩%)من إجمالي الصادرات، ما يعني أن الاقتصاد العراقي لا يصدر سلعا زراعية أو صناعية إلا بنسبة لا تتجاوز (١%) من إجمالي الصادرات واعتماد العراق على النفط الذي يتميز بالتذبذب الشديد يجعل هذا الاقتصاد العراقي تابعا للعالم الخارجي، إذ لا يمتلك قاعدة إنتاجية تنتج ما يحتاجه المجتمع وبما أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات ينبغي أن لا يتجاوز ٧٠% من إجمالي الصادرات، في حين أن مؤشر التركيز السلعي للصادرات السلع الرئيسة بلغ (٩٩%).

٥- يتميز العراق بتخلف قاعدة إنتاجه، ما يعني عدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية للمجتمع، ومن ثم اعتماد العراق على دول العالم الخارجي في توفير متطلباته الأساسية. وهذا ما يزيد من تبعية العراق للخارج.

المقترحات :

١- دعم الاقتصاد العراقي من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتطورة اقتصادياً. وذلك من خلال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أمثل.

٢- تنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي والقضاء على الاختلالات الهيكلية فيه بالتوجه نحو الاهتمام بالزراعة والصناعة والسياحة.

٣- تشجيع الاستثمار الوطني فضلاً عن جلب الاستثمار الأجنبي على وفق آليات مدروسة ومخططة بما فيها الاستثمار في قطاع النفط والغاز الطبيعي .

٤- إيقاف الهدر العام ومحاربة الفساد بأنواعه كافة في مؤسسات الدولة واتخاذ برامج تخطيطية فاعلة عن طريق إنشاء لجان مختصة تتابع بجدية تنفيذ القوانين .

الهوامش:

١- حيدر صالح محمد ، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد١٥ ،٢٠٠٧ ،ص ٩-١٠.

٢- ياسين موسى جاسم ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ،العدد١ ،٢٠١٤، ص ١٦٨.

٣- عبد الله نجم عبد الشاوي ، عامر احمد محمد ،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٣٤ ،العدد ٨٩ ،٢٠١١ ، ص ٣.

٤- مدحت كاظم القريشي ،القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به ،٢٠٠٧/٢/٢١ متوفرعلى الرابط http://iraqieconomists.net/ar

٥- بلاسم جميل الدليمي، أهم التحديات التي تواجه الأقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد١١، العدد٦٢، ٢٠١١، ص ١٦١.

٦- محمود جاسم عباس ،النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد٢٧ ،٢٠١١ ،ص ٦٤.

٧- ثامر عبد العالي كاظم ،واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه ، مجلة جامعة المثنى الإدارية والاقتصادية، المجلد ٧ ،العدد ١ ،٢٠١٧ ، ص٨٥-٨٦.

٨- المصدر نفسه ، ص ٨٦.

٩- صبحي احمد الدليمي ، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٨ ،ص٢٤.

١٠- عبد الزهرة علي الجنابي ،و عدي هادي عبان العيساوي ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واتجاهاته المستقبلية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٢٧ ،٢٠١٦ ،ص ١٥٦.

١١- سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٣، ، ص ٥٥.

١٢- سيروان عارب صادق سيان ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ،٢٠٠٧، ص ٢٠.

١٣- جبار عبد جبيل ،تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ دراسة في الجغرافية الاقتصادية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٣٧ ،٢٠١٨ ، ص ٣٠٠.

١٤- سعد صالح عيسى الجبوري ، علي فارس مانع العزاوي ،تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ ،مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصادية ،المجلد ٣ ،العدد٣٩ ، ٢٠١٧ ، ص ٢٢٢.

١٥- جعفر طالب احمد ، زينة خضير محمود ،انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خيارات القبول والرفض، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد ١ ، العدد ١٣ ،٢٠١٤ ، ص ٩.

١٦- بن احمد الحاج ،قانون التجارة الدولية ،ط١ ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٧ ،ص ١٢-١٣.

١٧- جعفر طالب احمد ، وزينة خضير محمود ،مصدر سابق ، ص ٩.

١٨ - عطا الله علي الزبون ،التجارة الخارجية ،ط١ ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٦، ص٢٤.

١٩ - حامد عبد الحسين الجبوري ،الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ،شبكة النبأ المعلوماتية ٣١-٧-٢٠١٦ مقال متوفر على الرابط https://m.annabaa.org.

٢٠ - هجير عدنان زكي ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٣ ،العدد ٩ ،٢٠٠٦ ، ص ٩.

٢١ - محمد ناجي محمد الزبيدي ،تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٥ ،العدد ٢٠١٦،٢٠ ،ص ٢٠٨.

٢٢ - جبار عبد جبيل، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٥. دراسة في الجغرافية الإقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٣٧، جامعة بابل، ٢٠١٨، ،ص ٣١٧.

٢٣ - عمر بين فيحان المرزوقي ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط١ ، مكتبة الرشيد ،الرياض ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١-٣٢.

٢٤ - سيروان عارب صادق سيان ،مصدر سابق ،ص ١٨.

المصادر:

١- احمد ، جعفر طالب ، زينة خضير محمود ،انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية خيارات القبول والرفض ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد ١ ، العدد ١٣ ،٢٠١٤.

٢- جاسم ،ياسين موسى ، صابر محمد زهو ، تقييم فاعلية بعض المتغيرات الاقتصادية في الصناعة التحويلية العراقية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد ٤ ،العدد١ ،٢٠١٤ .

٣- الجبوري ، سعد صالح عيسى ، علي فارس مانع العزاوي ،تحليل اثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ ،مجلة تكريت للعلوم الإدارة والاقتصادية ،المجلد ٣ ،العدد٣٩ ، ٢٠١٧.

٤- الجبوري ،حامد عبد الحسين ،الاقتصاد العراقي والتبعية التجارية للعالم الخارجي ،شبكة النبأ المعلوماتية ٣١-٧-٢٠١٦ مقال متوفر على الرابط https://m.annabaa.org.

٥- جبيل ،جبار عبد ،تحليل تجارة العراق الخارجية غير نفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ دراسة في الجغرافية الاقتصادية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٣٧ ،٢٠١٨.

٦- جبيل ،جبار عبد، تحليل تجارة العراق الخارجية غير النفطية مع دول الجوار للمدة ٢٠٠٣_٢٠١٥. دراسة في الجغرافية الإقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد٣٧، جامعة بابل، ٢٠١٨.

٧- الجنابي ،عبد الزهرة علي ، عدي هادي عبان العيساوي ، التغير في الصناعات التحويلية في محافظة بابل للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٢ واتجاهاته المستقبلية ،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،العدد ٢٧ ، ٢٠١٦.

٨- الحاج ،بن احمد ،قانون التجارة الدولية ،ط١ ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ٢٠١٧.

٩- الدليمي ،بلاسم جميل، أهم التحديات التي تواجه الأقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد١١، العدد٦٢، ٢٠١١.

١٠- الدليمي ،صبحي احمد ، جغرافية الصناعة من منظور معاصر ، ط١ ، دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٨.

١١- الزبون ،عطا الله علي ،التجارة الخارجية ،ط١ ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١٦.

١٢- الزبيدي ،محمد ناجي محمد ،تحليل بعض مؤشرات التبعية التجارية في الاقتصاد العراقي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٥ ،العدد ٢٠١٦،٢٠.

١٣- زكي ،هجير عدنان ، احمد جاسم عباس ، توصيف منظومة اقتصاديات التبعية مع الإشارة الى تطبيقات مختارة ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد ٣ ،العدد ٩ ،٢٠٠٦.

١٤- سيان ،سيروان عارب صادق ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الامن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية ،ط١ ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠١٣ .

١٥- سيان ،سيروان عارب صادق ،الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التبعية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ،٢٠٠٧.

١٦- عباس ،محمود جاسم ،النمو الاقتصادي المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي ١٩٧٠-٢٠٠٨ ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد٢٧ ،٢٠١١.

١٧- عبد الشاوي ،عبد الله نجم ، عامر احمد محمد ،دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،المجلد ٣٤ ،العدد ٨٩ ،٢٠١١.

١٨- القريشي ،مدحت كاظم ،القطاع الصناعي واقعه ومشكلاته وسبل النهوض به ،٢٠٠٧/٢/٢١متوفرعلى الرابط .http://iraqieconomists.net/ar

١٩- كاظم ،ثامر عبد العالي ،واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه ، مجلة جامعة المثنى الإدارية والاقتصادية ،المجلد ٧ ،العدد ١ ،٢٠١٧.

٢٠- محمد ،حيدر صالح محمد ، الاستراتيجية المقترحة لتنمية الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد١٥ ،٢٠٠٧.

٢١- المرزوقي ،عمر بين فيحان ، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي ،ط١ ، مكتبة الرشيد ،الرياض ، ٢٠٠٦ .